



المملكة المغربية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
فاس



دروس في علم السياسة السداسية الأولى

ذ. محمد فقيهي

السنة الجامعية

2015-2014

مقدمة

منذ زمن ليس بالقصير، بدأت السياسة انفصالها عن الأخلاق. لكن يبدو أن هذا المنحى لم يتحقق إلا في جزء منه.

فإذا كان أفلاطون يعتقد أن هدف السياسة هو تحقيق وتكريس الفضيلة في المجتمع، أي دعم قواعد المجتمع العادل، فإن ميكيا فيل يرى أن أهم هدف من السياسة هو الحصول على السلطة والحفاظ عليها وبكل الوسائل الممكنة. فهو بذلك ينظر خلافاً لأفلاطون وكانط إلى الواقع بناء على حقيقة أن الخطأ السياسي تترتب عنه عواقب أكبر فداحة من الجريمة الأخلاقية.

وإذا كانت الأخلاق لا زالت تلازم السياسية ولو بشكل لا يرقى إلى الإلزام، فإن السياسة أضحت موضوع مقاربات منهجية ومنطقية لا تترك إلا مجالاً نسبياً جداً للوازع الأخلاقي. فعلم أو سوسيولوجيا السياسة يتشكل من مجموع وسائل ملاحظة ودراسة الفعل السياسي.

إلا أن الطبيعة متعدد المعاني لعبارة «سياسة» تطرح إشكاليات متعددة وعميقة ترتبط بتعريف مفهوم هذا المصطلح وكذلك بتحديد موضوعه، أي «علم السياسة» أو «علم الاجتماع السياسي».

أ-تعريف مصطلح «السياسة»

يحتمل مصطلح «السياسة» معانٍ وتعريفات متعددة.

أصله من فعل ساس، وساس الأمر هو بمعنى قام به وتدبره بما ينتج عنه صلاح هذا الأمر.

سياسة أمر وتدبره يعني جعل هذا الأمر متجددا ومتغيرا وليس راكدا. فالسياسة لا تستوي إلا في مجتمعات أو تجمعات قادرة على أن تتجدد وتتمو. المصطلح له أيضا معانٍ متعددة باللغات الأجنبية.

في اللغة الفرنسية، مصطلح السياسة مشتق عن عبارة Polis، بمعنى الحاضرة أو المدينة في الحضارة الإغريقية القديمة، أو politeia، أي نظام العلاقات الذي تتبني عليه الحاضرة أو المدينة وطريقة الحكم فيها.

تحتمل عبارة *politique* استعمالاً بالمدكر وأيضاً بالمؤنث.

بالمدكر تعني كلمة «سياسي» رجل السياسة، الذي يمتهن المجال السياسي. إلا أن هذا المعنى لا يتعارض مع المعنى المؤنث.

وتعني أيضاً الصورة التي يكونها المجتمع عن نفسه، بمعنى مجموعة ومكان مجموعة العلاقات الاجتماعية على مستوى الحاضرة أو المجموعة البشرية، وبعبارة أدق، مجموعة البنيات الناجمة عن علاقات السلطة والطاعة التي وضعت من أجل ماهية مشتركة:

على أقل تقدير الحفاظ على تماسك المجموعة.

واستعمال مصطلح السياسة مؤنثا يعني في المقام الأول مجموعة الآليات التي يوظفها المشرفون على ممارسة السلطة وكذا الفاعلون الاجتماعيون من أجل أخذ قرارات معينة أو من أجل التأثير على مسارات اتخاذ القرار أو التموقع في مراكز المسؤولية،

بمعنى الترجمة الديناميكية لمجمل الظواهر المترتبة عن تملك السلطة وممارستها في المجتمع.

وقد تحتل عبارة سياسة معنى محايدا،

وتعني تدبير شأن أو قطاع معين بمعنى مجموعة وسائل تقنية وقانونية ومالية من أجل تدبير هذا القطاع أو معالجة إشكالية معينة.

على سبيل المثال، تشكل حوادث السير آفة اجتماعية واقتصادية تتطلب تظافر جهودات قطاعات حكومية متعددة.

ويعني مصطلح سياسة أيضا «استراتيجية» أي مجموعة وسائل وتصرفات ممنهجة من أجل الوصول إلى هدف معين. وعلى سبيل المثال، تعتبر **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية** مثلا للسياسة العامة أو الاستراتيجية، تتمحور حول هدف معين: تحسين ظروف عيش جزء من الساكنة يعيش على هامش المجتمع.

وفي منظور ضيق جدا، يكاد يلامس التحقير، عمم سارتر عبارته الشهيرة **«أكل، أشرب، ولا أمارس السياسة»**.

وفي معنى شديد الخصوصية، يعني مصطلح سياسة **«نفاق»** أو **«ماكيافيلية»**.

تعريف علم «السياسة»

يعتمد تعريف علم السياسة أساساً على الموضوع المحوري والذي يعتبر مادته الأساسية. ويرتبط هذا التعريف بمنظورين أساسيين:

- منظور ذو طبيعة قانونية وقوامه مفهوم الدولة.
- منظور ذو طبيعة سوسيولوجية يتمحور حول مفهوم السلطة.
- وبهذا يكون تعريف علم السياسة موضوع منظورين متجاذبين:
-

هل يعتبر علم السياسة علماً للدولة أم علماً للسلطة؟

علم السياسة هو علم الدولة:

يعتقد دوفر جي M. Duverger أن هذا المنظور هو الأقدم والأقرب إلى الإدراك العام. فالحاضرة «polis» التي تحولت إلى «الدولة الأمة» هي الموضوع الأساسي لعلم السياسة.

هذا المنحى يتيح حيزا مهما لمفهوم «**السيادة**»، حيث أن اعتبار علم السياسة ينصب على مفهوم الدولة واعتبار الدولة بمعناها المعاصر هي «**المجتمع الأشد تنظيما والأكثر اندماجا**».

وهما يخلصان إلى ملاحظة ذات طابع خاص.

المجتمع الوطني (الدولة) يعتبر **من فصيلة خاصة** بالمقارنة مع الفصائل الأخرى من المجموعات أو المجتمعات المنظمة، من حيث أن الدولة توجد في **موقع سيادة** أو **سمو** بالمقارنة مع باقي المجموعات أو المجتمعات.

فالدولة قد تكون **ذلك المجتمع المثالي** الذي **لا يخضع لأي مجموعة** أو مجتمع آخر والذي يسيطر عليها جميعا،

حيث يكون الحاكمون أولئك المتصرفون في **رموز الدولة بصفة حصرية** **تستثنى جميع القيميين** على المجموعات أو المجتمعات دون الدولة.

بالنسبة للأخذين بهذا المنظور، تنحصر الظواهر السياسية فيما يتعلق بتنظيم وتدير شؤون الدولة.

يعتقد ليون دوغيت **L. Duguit** أن «الظواهر السياسية هي تلك المتعلقة بأصل الدولة وممارستها لوظائفها.

وهي مظاهر ذات طبيعة قانونية محضة، وأن هذا العلم المزعوم لا يعدو كونه جزءا من القانون الدستوري، أي جزءا من العلم المتعلق بالمادة القانونية في معناها العام».

ويستمد هذا المنظور مادته من رفض رواد القانون العام الفرنسي لمادة دخيلة في حينها، علم السياسة، ذي المنشأ الأمريكي الشمالي. ويمثل هذا التيار كل من جورج بيلينك ومارسيل بريلو وجون دابان وروجي -هنري سولطو وألفريد كراتزيا وآخرون.

وقد حصلت هذه المدرسة لعلم السياسة على دعم علماء الاجتماع الماركسيين، لكن بتمثل مختلف لمفهوم الدولة.

فإذا كان علماء الاجتماع الغربيون يعمدون إلى تمييز الدولة بالمقارنة مع الجماعات أو المجتمعات الأخرى بناء على المرجعية الإيديولوجية التي تفيد بسمو أو سيادة الدولة، فالأخذون بالإيديولوجية الماركسية ينظرون إلى هذه المنهجية كوسيلة لمقاربة مفهوم الدولة **كبنية فوقية**.

- علم السياسة، علم السلطة

يستند هذا المنظور إلى رفض سمو السلطة العامة التي تتمثل في الدولة، أي سيادة الدولة، التي تعتبر مجرد إيديولوجيا وليست بحقيقة يمكن ملامستها على أرض الواقع.

يعتقد الآخزون بهذا المنظور (ماكس فيبر وهارولد لاسويل وروبير داهل ورايمون أرون وجورج بيردو وآخرون...) أن ظاهرة السلطة، وبالتالي الظاهرة السياسية، ملازمة لكل مجتمع منظم.

ويعتقد جورج بيردو أن الطبيعة السياسية هي كل ما يرتبط بكل فعل أو تصرف أو حالة ما، بكونها تكريسا لوجود علاقات سلطة وانصياع داخل مجموعة بشرية معينة، وذلك من أجل هدف موحد.

نستنتج من هذا أن خصوصية سلطة الدولة بالمقارنة مع زعامة المجموعات أو الجماعات دون الدولة لا يجب أن يأخذ بها كمنطلق، بمعنى أن الطبيعة المتعالية أو «ذات السيادة» لهذه السلطة لا يجب أن تأخذ بكونها معطى دوغمائيا (عقائديا) بل معطى يتطلب الإثبات.

وهو ما لا يتاح في ظل تكريس خصوصية الدولة المتعلقة بمفهومى التعالي والسيادة، وبالتالي تبرير رفض الدراسات المقارنة لظاهرة السلطة أو القوة على مستوى الجماعات ما دون الدولة.

تكن أهمية هذه المقاربة لعلم السياسة تصبح نسبية بالنظر إلى الصعوبات المرتبطة بتعريف مصطلح «السلطة»، خاصة عندما يفترض دراسة هذه الظاهرة أينما وجدت، أي على مستوى أي مجموعة أو جماعة.

يقترح ليون **دوغيت Duguit** نموذجاً للعلاقات داخل مجموعة معينة، يمكن من تحديد وجود نوع من السلطة أو القوة يترتب عن عملية التمايز بين الحكام والمحكومين.

فبالسلطة تعتبر تلك الظاهرة التي تمكن الحاكمين من فرض انصياع وخضوع المحكومين.

ففي كل مجموعة بشرية هناك من يمارس السلطة ومن ينصاع لتلك السلطة، من يصدر الأوامر ومن يخضع لتلك الأوامر.

وهذا التصور أيضا يترتب عنه نوعان من الصعوبات.

أولا، سوف يكون من قبيل المعطى المجانب للصواب اعتبار أية علاقة اجتماعية غير متوازنة بمثابة علاقة سلطة.

ومن أجل تدليل هذه الصعوبة الأولى، يؤكد موريس دو فيرجيه أن السلطة تختلف في جوهرها عن مجرد علاقة القوة أو التأثير.

ففي نظره، مصطلح القوة يجب أن يفهم به نوع خاص من التأثير أو القوة: تلك التي تكون ملائمة لمجموع المعايير أو القيم التي تنظم العلاقات بين مكونات المجموعة أو الجماعة والتي يعتد بكونها علاقة شرعية أي علاقة قبول وإقرار من طرف المحكومين لسلطة الحاكمين.

جهة أخرى، يفترض هذا التصور أن العلاقات التي هي أساس وجود الجماعات أو المجموعات تنبني **على السلطة** وأن **العمل السياسي** يتلخص في **البحث المتواصل عن ممارسة السلطة والتأثير داخل الجماعة** أو المجموعة، أي علاقات بين أطراف غير متساوية بطبيعتها.

هذا الرأي يجب أن يؤخذ بنوع من النسبية نظرا لكون المجتمع يخضع لعوامل ضبط هي عبارة عن قواعد عامة ومجردة يهدف بها تحقيق النظام والعدل على سبيل المثال، وهي تنطبق على جميع العلاقات الإنسانية حتى منها تلك الموجودة بين أطراف غير متساوية.

هل علم السياسة علم قائم الذات؟

يتمثل علم السياسة في نفس الوقت **كعلم ضالع في القدم** فيما **يخص موضوعه**، لكن **حديث جدا بقواعده ومناهجه**.

فقد عمد أرسطو في القرن الخامس قبل الميلاد إلى وضع مؤلف **ضخم**، وهو على شكل مجموعة دراسات للدساتير الموجودة في تلك الفترة أو الفترات التي سبقتها في اليونان، بناء على منهجية **الملاحظة المباشرة**.

وقد أعلن بذلك أولى الاستعمالات المنهجية الخاصة بعلم السياسة.

لكن الطبيعة العلمية لعلم السياسة لا تحظى بالإجماع من طرف المختصين.

فاعتماد المناهج العلمية في التحليلات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية عموماً، بالإضافة إلى تأخرها، تصل بسرعة إلى الباب الموصد، فأدنى إمكانية لاعتبار علم السياسة كعلم قائم بذاته تبقى قابلة للنقاش.

ومن جهة أخرى، بعض المحاولات المبالغ فيها لا محالة لإثبات قوانين عامة في علم السياسة، أثبتت فعلاً محدوديتها الشديدة،

لكن وفي هذا المنحى، عمل بعض الكتاب، وعلى رأسهم روبير بوردون Bourdon على التذكير بأن المنهج العلمي ليس حصريا دون مناهج أخرى من أجل شرح ومقاربة الواقع، خاصة عندما يتعلق الأمر بمادة (علم السياسة) يصعب إدراك موضوعها بالدليل العلمي الدقيق، على أساس أنه صعب التدقيق بواسطة القياس. وهذا ما يجعل أن علم السياسة لا يمكنه، أو لا يمكنه بعد، الاعتماد بوضع قوانين أو نواميس كأهداف في حد ذاتها.

هذا الاختلاف في الحد الأدنى المقبول حول الطبيعة العلمية لعلم
السياسة يطعم آراء بعض المختصين حول مناقشة، بل ورفض
استعمال كلمة «علم» ويفضلون عنها «علم اجتماع». وهو ما
جعل شوارتزنبيرك

Roger-

G rard Schwartzenberg يؤكد هذا الاختيار، ويضيف
أنه رغم كون المصطلحين يختصان بنفس المعنى إلا أن عبارة
«علم الاجتماع السياسي» لها معنى أدق، لكونها تعطي الانطباع
بأن هذه المادة تعتبر جزء من علم الاجتماع العام، وهو من
الفروع الأساسية للعلوم الاجتماعية.

موضوع علم السياسة

لا بد أن نشير أولاً إلى التداخل الشديد بين علم السياسة والقانون الدستوري. وهذا التداخل يعطي فكرة أولية عن موضوع ومادة علم السياسة، أو كفرع من العلوم الاجتماعية بهدف يراد به تصحيح مسار النظرية العامة للقانون الدستوري وذلك بإعطائها نفساً جديداً وتفسيرها على ضوء السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وبالتالي فقد حقق علم السياسة قفزة نوعية كبيرة كعلم قائم بذاته.

فعلم السياسة لم يطرح كذلك العنصر المكمل للقانون الدستوري لكن كمادة مستقلة يتمحور موضوعها حول منهجية تعتمد الملاحظة ودراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية وكذا وضع نماذج نظرية انطلاقاً من هذه الملاحظة للظواهر السياسية والاجتماعية، بطريقة تجعلها قادرة على استنباط نظريات أو قوانين عامة تضاهي بطبيعتها إلى حد ما نواميس الطبيعة.

من هذا المنطلق يمكن اعتبار أن موضوع أو مادة علم السياسة ينشق عن موضوع القانون الدستوري وكذا عن مواد أخرى تعتبر المصادر الأساسية الذي نهل منها علم السياسة مكوناته وأصبح مستقلا عنها. لكن موضوع علم السياسة يستنج أساسا من الفلسفة السياسية (أو ما نعتبر عنه عموما بتاريخ الفكر السياسي). فالتصورات ذات الطابع العقائدي والفقهية تعتبر ذات طبيعة موجهة لا تنصب على شرح وتحليل الواقع، بينما علم السياسة الذي نعتبره علما قائم الذات يهدف إلى فصل التصورات المجردة عن الواقع.

في هذه المقدمة، ليس بوسعنا تقديم إلا نظرة جزئية عن الإشكاليات المتعلقة بمفهوم « علم السياسة» وكذلك عن البعد التاريخي لهذا المفهوم الذي حقق كما سبق الذكر قفزة نوعية، بواسطة مدارس متعددة وخاصة المدرسة الأمريكية الشمالية.

وما سوف نقدمه في هذه المادة يرتبط بالسياق العام لهذه الدروس وهو عبارة عن «مدخل لعلم السياسة» عبر **مقاربة منهجية مبسطة تتبني على محورين:**

الأول:

ينصب على البعد النظري للمفهوم، ذلك عبر وضع معطيات معينة ورصد تفاعل تلك المعطيات مع المحيط، في إطار مقارنة عامة تهدف إلى محاولة تطبيق الخطاب العلمي التجريبي على الوقائع السياسية.

الثاني:

ينصب على دراسة جانب معين للسلطة السياسية. فنحن أخذنا بكون علم السياسة يرتبط أساسا بالسلطة السياسية وتفاعلها مع السياق الاجتماعي عموما، مع احتفاظها بخصوصيتها كعامل مؤثر على هذا السياق أي عامل ضبط توازناته الأساسية.

وتتمحور مقاربتنا لهذه الإشكاليات عبر جزأين اثنين:

الجزء الأول: مناهج علم السياسة.

الجزء الثاني: السلطة السياسية كعامل ضبط للحركة الاجتماعية.

مناهج العلوم السياسية :الجزء الأول

تختلف المقاربة العلمية عن الكثير من المقاربات الأخرى للفعل السياسي لكن التي تفتقر إلى القيمة الموضوعية. هذه المقاربات تحتفظ بأهميتها، إذ تشكل وسائل مهمة من أجل مقارنة حقيقة الفعل السياسي. ومن أهم هذه المقاربات، التمثلات النظرية ذات البعد الإيديولوجي. فمن أهم خصائص التمثل العقائدي طبيعته التوجيهية التي تستند على الخلفية التي ينتهجها المؤلف، الكاتب أو المنظر. وهذا ما يجعلها شديدة الذاتية.

وتشكل المقاربة العلمية نقيضا للمقاربة المذكورة.

فالتحليل العلمي يفضي إلى النمذجة النظرية، أي وضع مناهج نظرية، وهذه الطريقة التي تتطور باضطراد، تشكل قاعدة مفاهيمية تعدد بنماذج تحليلية من مستوى عال من الدقة.

نقترح إذن في هذا الجزء دراسة ثلاث مدارس تعتبر الأكثر شيوعا والأكثر استعمالا في العلوم الإنسانية عموما وعلم السياسة على وجه الخصوص:

- المدرسة الوظيفية-البنائية
 - المدرسة النسقية
 - المدرسة السيرانية (علم القيادة أو التحكم)
- Cybernétique**

الفصل الأول: المقاربة البنوية- الوظيفية

من وجهة النظر التاريخية، يعتبر التحليل الوظيفي تحويرا للمقاربة التلويولوجية (الغائية)، بمعنى التحليل الذي يحيل ليس إلى مسببات الظاهرة الموضوعية قيد الدرس ولكن إلى الخلاصات التي تنتهي إليها .
فالوظيفة تفهم بكونها مساهمة لكل مكونات منظومة ما في حركية المنظومة بأكملها أو المنظومة الشاملة التي هي جزء منها.

ويمثل هربت سينسر الاتجاه العضوي من المدرسة الوظيفية،
بمعنى تلك التي تنظر إلى المجتمع بكونه يبني على منظومة
تتماثل إلى حد كبير مع الذات العضوية الحية أو الآلة.

وعلى العكس من ذلك يرى برانسلاف مالينوفسكي B.
Malinowski أن الدعائم الثقافية لمجتمع معين تساهم بشكل
مباشر في وضع مبادئ الوظيفية المطلقة، وهي المدرسة التي
أبدت قصورها في مقاربة الواقع الاجتماعي، مما فتح النقاش حول
مدى قابليتها لذلك وبالتالي ضرورة مراجعة أركانها.

هذا الأمر الذي تولاه روبرت ميرتون.

من جهة أخرى، اعتبر ليفي شتراوس، وهو من أكبر مؤسسي المنهج البنيوي أن المنهج الوظيفي لم يأت بجديد في مجال العلوم الاجتماعية وأن القائمين به (مالينوفسكي وراذكليف براون) قاموا فقط بعمل جيد في المجال الاتنوغرافي، بعيدا عما اعتبروه منهجية مبنية على "حقائق أزلية" حول وظائف وطبيعة المؤسسات الاجتماعية.

وقد تمكن المختصون الأمريكيون في علم السياسة فيما بعد من وضع توافق بين مفهومي "الوظيفة" و"البنية"، المتعارضين أصلاً في منشئهما الأوروبي .

ويؤسس علم السياسة الأمريكي لمفهوم الدور الاجتماعي وذلك بتعريف **البنية كمنظومة تركيبية للأدوار والوظائف على شاكلة علاقة النظام السياسي بمحيطه الاجتماعي.**

بداية القرن التاسع عشر، أبانت نظرية التطور والارتقاء عن قصورها مقارنة الظواهر الاجتماعية. فقد طرحت هذه النظرية إشكالية جوهرية حول بنائها المفاهيمي وقابليته للتطبيق في كل ما يتعلق بتطور المجتمعات البشرية.

هذا الصدد، ظهرت ضرورة اعتماد مقاربات منهجية بديلة. فبدل أن يصر الأمر على محاولة فهم التغيرات التي تطرأ على الجسم الاجتماعي، يجدر الأمر أولاً بضرورة قراءة الميكانيزمات التي تشكل أزمته الآنية.

دأب المختصون على الاهتمام بالظواهر الاجتماعية منفصلة عن بعضها وحسب تطورها الزمني (الكرونولوجي)

س ابد إذن من النظر إليها من بعد العلاقات التي تربطها ومن خلال كونها كلا لا يتجزأ. ويترتب عن المنهج الوظيفي منظور شمولي لظواهر الاجتماعية.

لابد من اعتبار الفعل الاجتماعي تصرفا كلياً، إذ لا يمكن فصله عن سياقه العام دون المس بكيانه، أي إدراكه إدراكاً خاطئاً. المجموعة هي التي تحدد هوية مكوناتها ومعناها كل على حدة. هذه المقاربة ذات الطبيعة الشمولية بل والمطلقة، قد تم وضعها بعد ذلك مراجعة قواعدها من طرف علماء اجتماع أنثروبولوجيين مثل برانسلاف مالينوفسكي وروبرت ميرتون تالكوت بارسونز وغيرهم.

المطلب الأول - الوظيفية المطلقة

قد اتجه مؤسسوا النظرية الوظيفية إلى تكريس منهج التماثل بين الجسم الاجتماعي وبين الجسم الإنساني أو الآلة .

كان مالمينوفسكي من أوائل الأخذين بهذا الاتجاه . وقد أسس نظريته بناء على ملاحظة طرق العيش لدى عشيرة صغيرة في إحدى الجزر المالينيزية في المحيط الهادي التي لم تكن قد تأثرت بعد بالحضارة الغربية .

خلص إلى أن هذه الطرق تشكل مجموعة «تعمل بشكل جيد»، والدليل على ذلك أنها لازالت متماسكة .

ذن هناك وظائف وعلاقات مبنية على وظائف بين مكونات هذه المجموعة .

وتتمحور النظرية الوظيفية لمالينوفسكي وراذكليف براون حول
ثلاثة مسلمات ضمنية:

- الوحدة الوظيفية
- الوظيفية الشمولية
- الضرورة الوظيفية

الوحدة الوظيفية

يعتمد هذا المفهوم على كون جميع مكونات المنظومة الاجتماعية تنتظم في إطار اتساق عضوي كامل وتتناسق في الوظائف، بمعنى أن كل مكونات المنظومة توجد في علاقة مع بعضها البعض. وهذا ما يضمن استمرارية واستقرار هذه المنظومة. وقد عمل ألفريد رادكليف براون، وهو المختص في الأنثروبولوجيا، على تحديد هذا المنظور باعتبار أن وظيفة كل تصرف اجتماعي محدد هي المساهمة التي يقدمها هذا التصرف إلى الجسم الاجتماعي، والذي بدوره يعتبر مجموع وظائف المنظومة الاجتماعية. وهو ما يضع هذا النسق في منأى عن الصراعات العميقة التي يصعب احتواؤها.

الوظيفية الشمولية

يعتبر هذا لافتراض إفرازا للافتراض السابق.

ففي مؤلفه «النظرية العلمية للثقافة»، عمل مالمينوفسكي على وضع فرضية مفادها أنه إذا كان المجتمع يعتبر كلا متماسكا ويؤدي وظائفه كاملة، فإن جميع مكونات هذا الكل ينفرد بوظيفة معينة.

ويضيف أن التحليل الوظيفي للثقافة ينطلق من مبدأ كون جميع الحضارات، تفرد وظيفة ذات أهمية لكل الأعراف، لكل الأشياء ولكل الأفكار والمعتقدات المتداولة.

الضرورة الوظيفية

تقتضي هذه الفرضية أن جميع عناصر المنظومة الاجتماعية لها ضرورة قصوى من أجل تماسك المنظومة وسيرها .

فهذه الفرضية، أكثر من غيرها ورغم كونها قرينة لها، توضح الطبيعة الجزئية للنظرية الوظيفية التقليدية التي وضعها كل من مالفينوفسكي ورايكليف براون .

ففي الكل الاجتماعي، هناك بطبيعة الحال بعض العناصر غير الوظيفية، وهي في مجملها بقايا لعناصر اجتماعية بالية، (أعراف أو أشياء (... حيث أدت وظائف معينة في وقت معين وأصبحت متجاوزة، لكنها رغم ذلك لازالت موجودة على مستوى الواقع الاجتماعي.

المدرسة الوظيفية العصرية (المراجعة)

تعتبر النظرية الوظيفية التقليدية التي وضعها مالينوفسكي وراذكليف براون ذات طبيعة جزئية تجعلها غير قابلة للتطبيق على المستوى الاجتماعي المعقد. فهي بالتالي تنطوي على متناقضات جوهرية، تتعلق بفرضياتها الأولية الثلاث المذكورة سابقا.

وقد عمل روبرت ميرتون على انتقاد الفرضيات الثلاث لنظرية مالينوفسكي وراذكليف براون، واقترح مفاهيم بديلة لها، تشكل الأساس النظري للمدرسة الوظيفية العصرية.

اختلافات المقاربة الوظيفية التقليدية.

بالنسبة لميرتون، لا يمكن تطبيق النظرية الوظيفية التقليدية إلا في إطار مجتمع مبني على علاقات بسيطة .

ففي مجتمع مركب، لا يمكن وضع عنصر اجتماعي معين (فكرة، معتقد، ممارسة اجتماعية، شيء مادي ...) في علاقة إلا مع وحدة اجتماعية معينة. وفي هذا الصدد، لا يمكن افتراض وظيفة ما لوحدة اجتماعية مع باقي مكونات المنظومة الاجتماعية.

ولا تعدو فرضية الوظيفية الشمولية كونها أقل اختلالاً، فقد لاحظنا أن إيميل دوركايم قبل ميرتون، قد أكد أن في مجتمع معين، هناك عناصر لا تؤمن أية وظيفة معينة.

ففي نظر ميرتون، تدعو النظرية الوظيفية إلى محاولة تحديد الوظائف الاجتماعية دون افتراض أن لكل وحدة اجتماعية وظيفية معينة، من جهة، واعتبار كون بعض الوحدات الاجتماعية، وفي علاقتها مع باقي مكونات المنظومة الاجتماعية قد تترتب عنها وظائف سلبية بالنسبة لوظائف بعض مكونات المنظومة الاجتماعية أو بالنسبة للمجتمع برمته في تماسكه وسيرورته.

وفي الأخير، فرضية الضرورة الوظيفية بدورها لا تستثنى من هذه المقاربة النقدية في نظر ميرتون .

فإذا كانت عناصر المنظومة الاجتماعية تؤمن وظائف حيوية، فالبعض منها يؤمن وظائف أقل أهمية أو لا يؤمن أية وظيفة، أو أيضا يمكن لوظائفه المفترضة أن تؤمن من طرف عناصر أخرى .

وبناء عليه يقترح ميرتون استبدال مفهوم «الضرورة الوظيفية» بمفهوم «البديل الوظيفي» أو «النظير الوظيفي».

المدرسة الوظيفية ومراجعة ميرتون

في إطار مقارنته التي تهدف إلى إعادة التوازن للمقاربة الوظيفية (الأصلية) (الأولية)، عمل روبرت ميرتون على وضع أساس مفاهيمي تصحيحي أعاد للمنهجية الوظيفية تماسكها ودقتها.

وهو يستند على محورين:

- مفهوم الوظائف السلبية.
- الوظائف الظاهرة والوظائف الخفية.

مفهوم الوظائف السلبية

يرى ميرتون أن عنصرا معينا من الكل الاجتماعي يستفرد بوظيفة ما، يمكن أن يترتب عنه سلبا وظيفيا في علاقته مه عنصر أو عناصر معينة من الكل الاجتماعي .

وفي سياق مختلف، يمكن لعنصر معين من هذا الكل أن يمثل رافعة لأزمة داخلية تهدد كيان الكل الاجتماعي .

فالجميع يدرك أن المعتقد الديني يشكل وسيلة تعاضد وتكاثف اجتماعي، لكن في مجالات اجتماعية وسياسية معينة يصبح عامل أزمة داخلية وصراعات مزمنة نظرا للاختلاف في قراءة وتفسير هذا المعتقد.

الوظائف الظاهرة والوظائف الخفية

يتعلق الأمر هنا بتحديد الفرق بين ما يعنيه عنصر معين من الكل الاجتماعي في منظور أولئك الذين يساهمون في إنتاجه من حيث ما ظهر من وظائف لهذا العنصر وما بطن منها، أي التي لا يراد لها أن تدرك بشكل مباشر .

فعلى سبيل المثال، يرى المختصون في علم السياسة أن المسيرة الخضراء كحدث سياسي أمنت وظيفة ظاهرة، وهي استرداد الأقاليم الجنوبية السليبية واستكمال الوحدة الوطنية للمغرب. لكن كان لها أيضا وظيفة باطنة وهي انطلاقة مسلسل إعادة بناء اندماج المنظومة السياسية المغربية بعد سنوات من الأزمة.